مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.63
العدد 23

اختلاف القراء السبعة في البناء للفاعل وغير الفاعل وأثره في توجيه المعنى "نماذج مختارة"

إسماعيل حامد الشعاب، معمر فرج ، الطاهر سالم العامري
الجامعة الأسمرية الإسلامية

المقدمة

إن من أجل العلوم وأنفعها علم العربية، فبها نزل القرآن، وهي مفتاح لما أغلق من المباني وخفي من المعاني؛ لما ورد في كتاب الله -عز وجل- ولا يدرك ذلك إلا من عرف كلام العرب من علم اللغة والنحو والتصريف والبيان، ونظر في أشعارهم وتفننهم في بناء قصائدهم وكيف استطاعوا التلون في خطاباتهم بين فنون البلاغة وضروب الفصاحة، فمعرفة العربية من ضروريات فهم كتاب الله عز وجل، وبذلك وردت النصوص الكثيرة في وجوب وفضل تعلمها لمن أراد أن يفهم النص القرآني الفهم الصحيح ويحفظ نفسه من الضلال بسبب جهله باللغة وأساليبها.

ومن هذا المنطلق فإن قضاء الوقت وبذل الجهد في الربط بين قواعد اللغة والنص القرآني- تطبيقا وتحليلا وإظهارا لما خفي ودق من المعاني- لمن العبادة التي نرجو أن يباركها الله -عز وجل- وأن يوفق قاصد ذلك أيما توفيق.

أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث في بيان الفرق اللغوي والنحوي بين وجوه القراءات السبع المتواترة للفظة الواردة في النص القرآني من حيث بنائها للفاعل أو لغير الفاعل، وتأثير ذلك على المعنى المراد من النص القرآني، وفقا لما بينه أهل العلم في مصنفاتهم.

تقسيمات البحث.

قسمنا البحث إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة، فأشرنا في التمهيد إلى أحكام مثل هذا التركيب وما الذي يهتم به علماء كل من الصرف والنحو والبلاغة، وخصصنا المبحث الأول للحديث عن أحكام الفعل ونائب الفاعل والغرض من الحذف، وجاء في ثلاثة مطالب، فتحدثنا في المطلب الأول عن الصياغة الصرفية لبنية الفعل وفي الثاني عن الذي ينوب عن الفاعل، وفي الثالث عن الأغراض التي لأجلها حذف الفاعل.

وفي المبحث الثاني عرضنا نماذج مختارة من المواضع الواردة في القرآن الكريم متحدثين عن القراءات الواردة في الآية والتوجيه الإعرابي لها وما ترتب عن هذا الخلاف من معان مختلفة.

وفي خاتمة البحث أشرنا إلى أهم النتائج التي ظهرت من خلال هذا البحث ثم ذيلنا البحث بقائمة المصادر والمراجع الخاصة به.

تمهيد.

إن من التقسيمات المعتادة عند علماء العربية أن يقسم الفعل من حيث إسناده إلى الفاعل إلى قسمين: فعل له فاعل، وفعل له نائب فاعل، ويسمى الأول بالفعل المبني للفاعل، والثاني بالفعل المبني لغير الفاعل، وهناك من يسميه بالمبني للمعلوم للذي عُلم فاعله وبالمبني للمجهول للذي جُهل فاعله، ويهتم الصرفيون في مثل هذا بالصيغة التركيبية للفعل الذي حذف فاعله، بينما يركز النحويون على نائب الفاعل وحكمه الإعرابي وما الذي ينوب عن الفاعل إذا ما وجد في الجملة المفعول به والظرف والجار والمجرور والمصدر، ويركز البلاغيون على الجانب الدلالي لهذ الحذف ودواعيه، ولذلك تعين قبل البدء في عرض مواضع اختلاف

الرواية في النص القرآني وبيان أثر الاختلاف على المعنى الدلالي للآية عرض بعض الأحكام المتعلقة بالفعل وفاعله ومفعوله –موجزة - حسب ما ذكره أهل التصريف وأهل النحو وأهل البلاغة.

المبحث الأول: أحكام جملة المبني لغير الفاعل.

المطلب الأول: الصياغة الصرفية للفعل (تغير بنية الفعل)[1].

تنقسم الأفعال إلى ثلاثة: فعل خاص بالماضي وفعل مشترك بين الحال والاستقبال وهو الفعل المضارع، وهذان القسمان يبنيان إلى الفاعل وإلى المفعول به، والقسم الثالث: فعل الأمر (الدال على الاستقبال)، وهو لا يبنى إلا إلى الفاعل.

وتختلف طريقة صياغة الفعل المبني لغير الفاعل على حسب نوع الفعل، فيكون من الثلاثي الذي على صيغة الماضي بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: كتب زيد الدرس، نقول: كُتب الدرسُ بضم أوله وكسر ثانيه، ومن غير الثلاثي بضم أوله وثالثه وكسر ما قبل آخره، مثل: انتصر زيد لخالد، نقول: انتُصِر لخالد وهكذا، وإذا كان الفعل على صيغة المضارع، مثل: يقرأ زيد الكتاب، نقول: يُقرَأ الكتابُ، بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر...

وإذا كان في أول الفعل تاء المطاوعة مثل: تدحرج، فإن الضم يقع على الحرف الأول والثاني، فنقول: تُدُحْرِجَتِ الكرةُ، بضم التاء والدال غير المعجمة.

وإذا كان الفعل معتل العين فإنه يكسر أوله، وذلك في مثل: باع، قال، نقول: بِيعَ، قِيلَ، والصورة الحقيقية للفعلين هي: قُوِل وبُيِع بضم أولهما وكسر حرف العلة منهما، إلا أنه بسبب ثقل الكسرة على حرف العلة نقلت الكسرة إلى الحرف الصحيح قبلها بعد حذف حركته وهي الضمة ثم قلبت الواو في قول ياء لسكونها وكسرة ما قبلها، وهكذا...

المطلب الثاني: النائب عن الفاعل[2].

النائب عن الفاعل: "هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولا به عن صيغة فَعَل إلى فُعِل"[3]، وهو متعدد.

فالأول: المفعول به وهو الأصل حتى مع وجود غيره مما ينوب عن الفاعل، كقولنا: قُضِي الأمرُ من قَضى زيدٌ الأمرَ، والثاني: الجار والمجرور، كقولنا: سِير بزيدٍ، وللنحاة فيه تفصيل، والثالث المصدر، كقوله تعالى: ٱلۡحَآقَّةُ - مَا ٱلۡحَآقَّةُ [4]، والرابع الظرف، زماني أو مكاني، كقولنا: جلس أمام الأمير، وإذا ما اجتمعت هذه الأربعة في جملة واحدة فالأولى بالنيابة المفعول به ويتساوى الباقي عند عدم وجود المفعول به.

المطلب الثالث: أسباب حذف الفاعل[5].

تتعدد أسباب حذف الفاعل إلا أن في مجملها ترجع إلى سببين رئيسين، هما: أسباب لفظية، وتتمثل في مثل القصد إلى الإيجاز، المحافظة على السجع، المحافظة على وزن الكلام المنظوم.

وأسباب معنوية، وتتمثل في الجهل به، العلم به، الخوف منه أو عليه، عدم تعلق الغرض بذكره، الإبهام، التعظيم، التحقير.

---

1 – ينظر في هذا: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح 631/3، وارتشاف الضرب من لسان العرب 1340/3 – 1347 .

2 – ينظر في أحكام ما ينوب عن الفاعل: شرح التصريح على التوضيح 421/1 – 431.

3 – الإيضاح في شرح المفصل، 51/2 .

4 – من سورة الحاقة.

5 – ينظر: ارتشاف الضرب 1325/3 ، وينظر: شرح الأشموني على الألفية 87/2 .

وقد نظمها أبو حيان في أرجوزة بقوله[1]:

وحذفه للخوف والإيهام ... والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار ... والسجع والوفاق والإيثار

المبحث الثاني: مواضع الاختلاف في البنائين بين القراء السبعة والتوجيه الإعرابي والدلالي لهما، نماذج محتارة.

إن المواضع التي ورد فيها خلاف بين القراء السبعة في بناء الفعل للفاعل أو لغير الفاعل كثيرة في القرآن الكريم، ونكتفي هنا بذكر أمثلة منها؛ لبيان الأوجه الدلالية المختلفة المبنية على الاختلاف في الصيغة، ومن هذه المواضع:

- **الأنموذج الأول: قوله تعالى:-** ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتۡلَهُمُ ٱلۡأَنۢبِيَآءَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ١٨١ ﴾[2]

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (سنكتب) من الآية السابقة، حيث وردت فيها قراءتان[3]:
الأولى: قراءة حمزة وحده بالياء، مبنيا لما لم يسم فاعله، و(قتلهم) بالرفع، و(يقول) بياء الغيبة.
الثانية: قراءة الباقين بالنون للمتكلم العظيم، و(قتلهم) بالنصب عطفا عليها، و(نقول) بالنون.
ولبيان الفرق الدلالي بين القراءتين نقول: إن الياء في (سيكتب)، و(يقول) على قراءة حمزة للغيبة، وقد بني الفعل (سيكتب) لما لم يسم فاعله، وقد حذف الفاعل للعلم به، ونائب الفاعل هو (ما) وصلتها، والضمير في (يقول) عائد على الله ﷻ أو ملائكة العذاب، وإن كان قد بني الفعل (سيكتب) لما لم يسم فاعله[4]، ورفع (قتلهم) عطفا على (ما)، ويرى مكي القيسي أن علة بناء (سيكتب) لما لم يسم فاعله، إنما هو راجع إلى أنه فعل متعد، وقد وجد المفعول به الذي يقوم مقام الفاعل، وأما بناء يقول لما سمي فاعله؛ لأنه فعل غير متعد، ولا يوجد مفعول به يقوم مقام الفاعل، إلا إذا أضمر مصدر، ليقوم مقام الفاعل، وهذا فيه تكلف وإخراج عن المألوف[5]، وجملة سنكتب لا محل لها استئنافية.
وأما قراءة الباقين، فإن النون في (سنكتب)، و(نقول) للعظمة، و(ما) على هذه القراءة في محل نصب مفعول به، والضمير على هذه القراءة - في الكلمتين - عائد على الله ﷻ وإن كان يحتمل

1- ارتشاف الضرب 1325/3 .
2 – من سورة آل عمران .
3 – ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص468، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص144، والكافي في القراءات السبعة، ص96، والإقناع في القراءات السبع، 624/2.
4 – ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص164، والحجة لابن خالويه، ص117، والمحرر الوجيز لابن عطية، 548/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 180/2، واللباب في علوم الكتاب، 89/6 .
5 – ينظر: الكشف ، 370/1 .

نسبته لملائكته؛ لأنهم هم من يسجل أعمال الناس، ويعذبهم، وكل هذا بأمر الله ﷻ وحده[1].
وبناء على ما سبق فإن المعنى بين القراءتين يختلف من حيث.

إن استخدام الضمير المعظم لنفسه في قراءة غير حمزة فيه بيان لعظم مقالتهم، إضافة لقتلهم الأنبياء، فاحتاجوا إلى استخدام ما يساويه من الغلظة والشدة في الكتابة والقول، وكذلك على هذه القراءة يكون قد رد الفعل على الإخبار عن الله ﷻ لما تقدم ذكره .

وأما على قراءة حمزة بالغيبة لكلا الفعلين مع البناء لما لم يسم فاعله في فعل الكتابة، فإنها قد تدل على زيادة الازدراء والإهانة لهم، واستحقار ما قاموا به من أعمال مشينة، وحذف الفاعل مع فعل الكتابة؛ لأن ما سيكتب أمر يدل على الجهل والعناد والإعراض عن الله ﷻ ولذلك نزه الفاعل عن ذكر اسمه أو ذكر الضمير العائد عليه، وقيل إن سبب حذف الفاعل في سيكتب إنما هو للعلم به؛ لأنه تقدم ذكر اسمه في أول الآية، ومن ثم تكون القراءة الثانية - وهي قراءة غير حمزة - أقوى في الدلالة من القراءة الأولى وهي قراءة حمزة[2].

- **الأنموذج الثاني: قوله تعالى:-** ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ ﴾[3] .

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (وأحل لكم)، على قراءتين[4]:
القراءة الأولى: قراءة الأخوين – حمزة والكسائي - وحفص عن عاصم، حيث قرؤوا: (وأُحِل) بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره بناء للمفعول .
القراءة الثانية: قراءة الباقية، حيث قرؤوا: (وأَحَل) بفتح أول الفعل، وما قبل آخره بناء للفاعل.
ولبيان الفرق الدلالي بين القراءتين نقول: أولا: إن الفعل فيهما معطوف على الجملة الفعلية من قوله: (حرمت)، والمحرم، والمحلل: هو الله ﷻ في الموضعين سواء صرح بإسناد الفعل إلى ضميره، أو حذف الفاعل للعلم به[5] ، وهو رأي الزمخشري[6] وغيره من المفسرين.
إلا أن (أحل) على قراءة البناء للفاعل إنما هو معطوف على الفعل المقدر الناصب لكتاب، كأنه قيل: كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأحل لكم ما وراء ذلكم[7]، واعترض أبو حيان على هذا بحجة أن " الناصب لكتاب الله ﷻ جملة مؤكدة لمضمون الجملة من قوله: (حرمت) إلى آخره، وقوله: (وأحل لكم) جملة تأسيسية، فلا يناسب أن تعطف إلا على تأسيسية مثلها لا على جملة مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان إذ إحداهما للتحريم، والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تعطف إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غير الأولى."[8]، وقد رد السمين الحلبي

---

1 – ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص164، والحجة لابن خالويه، ص117، والمحرر الوجيز لابن عطية، 548/1، والتبيان في إعراب القرآن، 160/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 180/2.

2 – ينظر: الكشف لمكي القيسي، 369/1-370، والمحرر الوجيز لابن عطية، 548/1، وحاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، 225/3 ، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي، 429/6-431.

3 – من الآية رقم (24) من سورة النساء .

4 – ينظر: السبعة في القراءات، ص230-231، والمبسوط في القراءات العشر، ص178، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص473، والنجوم الزاهرة في السبعة المتواترة، 671/1، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ص88 .

5 – ينظر: الدر المصون 649/3.

6 – ينظر الكشاف 510/1 .

7 – ينظر: الدر المصون، 649/3، والكشاف، 510/1، وتفسير البيضاوي، 170/2، والتبيان للعكبري، 278/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، 242/2-243 .

8 – تفسير البحر المحيط، 224/3 .

على أبي حيان، حيث يقول: " وفي هذا الرد نظر: لأن تحليل ما سوى ذلك مؤكد لتحريمه معنى، وما ذكره أمر استحساني، رعاية لمناسبة ظاهرة."[1] ، وأضاف القونوي في حاشيته على البيضاوي قوله: "وتوسط كتاب الله ﷻ بينهما للمبالغة في التحريض على المحافظة على المحرمات المذكورة، ولعل اختيار المصنف قراءة المبني للفاعل؛ لئلا يلزم التوسيط، فإنه وإن اشتمل الفائدة المذكورة، لكن الأولى عدم الفصل بين المتعاطفين، وينكشف منه عدم الالتفات إلى قول من قال: إنه عطف على حرمت."[2] ، بمعنى أن في عطف (أحل) على (حرم) في قراءة البناء لما لم يسم فاعله، يكون هناك فصل بقوله: (كتب الله)، وأما في عطف (أحل) على (كتب الله) في قراءة البناء للفاعل، لا يكون هناك فصل، وعدم الفصل بين المتعاطفين أولى من الفصل .

وعليه فإن وجه الخلاف بين القراءتين يكمن في:

1- بلاغة حذف الفاعل، وهي هنا للعلم به .
2- وكذلك في قراءة البناء لما لم يسم فاعله مطابقة ومجانسة بين أول الكلام وآخره حيث شاكل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقال ابن خالويه في الحجة: " وجاز له ذلك؛ لأنه إنما يأتي محظور بعد مباح، أو مباح بعد محظور، وأحل بعد حرم أحسن وأليق بمعنى الكلام."[3] ، وقال الشيخ الطاهر بن عاشور: " وأسند التحليل إلى الله – تعالى - إظهارا للمنة، ولذلك خالف طريقة إسناد التحريم إلى المجهول في قوله: (حرمت عليكم أمهاتكم)؛ لأن التحريم مشقة، فليس المقام فيه مقام منة."[4] .

الأنموذج الثالث: قوله تعالى:- ﴿ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡۚ ﴾[5]

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (فإذا أحصن)، حيث ورد فيها قراءتان[6]:

الأولى: قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم، حيث قرؤوا: (أُحصِنّ) بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره،

الثانية: قراءة أبي بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، حيث قرؤوا: (أَحْصَن) بفتح أول الفعل وما قبل آخره.

ولبيان الفرق بين القراءتين من حيث المعنى نقول: إن في قراءة البناء للمفعول، تكون النون هنا نائب فاعل، حيث أسند الفعل لغيرهن، ممن يقع منه الإحصان لهن، والجملة هنا في محل جر

---

1 – الدر المصون، 650/3 .

2 – 105/7 .

3 – ص79 .

4 – التحرير والتنوير،7/5، وينظر: الحجة لأبي علي، 676/2، والكشف لمكي القيسي، 385/1، والموضح لابن أبي مريم، 225/1–226 ، وحاشية القونوي على تفسير البيضاوي، 104/7–105.

5 – من الآية رقم (25) من سورة النساء .

6 – ينظر: السبعة في القراءات، ص230–231، والمبسوط في القراءات العشر، ص178، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص473، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص150.

بالإضافة إلى (إذا)، وأما على قراءة البناء للفاعل، فإن الفاعل هنا هو النون، حيث أسند الفعل لهن ، وإعراب الجملة هنا كما هو في القراءة الأولى .

وعليه فإن في قراءة البناء للفاعل قد أسند فيها فعل الإحصان لهن؛ لأنهن يحصن فروجهن، إما بالإسلام، أو بالعفاف، أو بالزواج، وإما أنهن يحصن أزواجهن، على حسب المعنى المراد من الإحصان، وأما على قراءة البناء لما لم يسم فاعله، فقد أسند فعل الإحصان لغيرهن سواء الأزواج، أو بالتزويج، أو فإذا أحصنهن الأولياء بالنكاح، على حسب المعنى المراد من الإحصان[1].

قال ابن عجيبة: " وهذا مما اتحد فيه البناء للفاعل والمفعول، وقيل بالفتح، معناه: أسلم، وبالضم: تزوج."[2] .

- **الأنموذج الرابع: قوله تعالى:-** ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾[3].

للقراء في قوله تعالى: (نغفر) ثلاث قراءات[4]:

القراءة الأولى: قراءة أغلب القراء بالنون في أول الفعل، وهو بهذا يكون مسندا إلى ضمير المتكلمين المعظم لنفسه.

القراءة الثانية: قراءة نافع بالياء في أول الفعل، وعليه يكون قد أسند الفعل إلى ما لم يسم فاعله.

القراءة الثالثة: قراءة ابن عامر بالتاء في أول الفعل، وعليه يكون قد أسند الفعل إلى مالم يسم فاعله كنافع، إلا أنه أنث الفعل هنا.

ولبيان الفرق الدلالي بين القراءات الثلاث نقول: إن في القراءة الأولى قد أجريت على ما قبلها من قوله: (وإذ قلنا)، وموافقة لما بعدها، وهو قوله: (وسنزيد)، بمعنى أن قراءة (نغفر) بالنون إنما هي لموافقة صيغة الضمير الوارد في الفعل الذي قبلها، والذي بعدها[5]، قال القرطبي: " وقرأها الباقون بالنون مع نصبها، وهي أبينها؛ لأن قبلها (وإذ قلنا ادخلوا)، فجرى (نغفر) على

---

1 – ينظر: جامع البيان للطبري، 195/8–202، ومعاني القراءات للأزهري، ص124، ومعاني القرآن للنحاس، 204/1–205، والحجة لأبي علي، 677/1، والكشف لمكي القيسي، 385/1–386، والتفسير الكبير للفخر الرازي، 52/10، والموضح لابن أبي مريم، 226/1، واللباب في علوم الكتاب، 325/6–326، وحاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، 304/3، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، 16/5–17 .

2 – البحر المديد، 31/2 .

3 – من سورة البقرة .

4 – ينظر: السبعة في القراءات، ص157، والمبسوط في القراءات العشر، ص130، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص398، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص115.

5 – ينظر: الكشف لمكي القيسي، 243/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 267/1، والدر المصون، 375/1، واللباب في علوم الكتاب، 97/2 .

الإخبار عن الله ﷻ والتقدير: وقلنا ادخلوا الباب سجدا نغفر، ولأن بعده (وسنزيد) بالنون."[1] ، و(خطاياكم) على هذه القراءة مفعول به للفعل نغفر، وفاعل نغفر الضمير المستتر فيه وتقديره: نحن.

وأما قراءة نافع بالياء؛ فلأن "تأنيثها غير حقيقي، وللفصل أيضا بـ(لكم)."[2]، أي: أن لفظة (خطاياكم) جمع (خطيئة)، وهي مؤنث غير حقيقي، وقد اختلف في أصلها على أربعة أقوال على حسب ما ذكره جمع من المفسرين والمعربين[3]، وقد بُني الفعل في هذه القراءة للمفعول، أو لما لم يسم فاعله، ونائب فاعله هو: (خطاياكم)[4].

وأما قراءة ابن عامر بتاء مضمومة، فإنما هي" لتأنيث الخطايا"[5]، أي: أن من قرأ بالتاء فقد راعى تأنيث (خطايا)، ولم يعتد بالفاصل، وهو: (لكم)؛ لكونه شبه جملة جار ومجرور[6]، وهذه وهذه القراءة نفس قراءة نافع من حيث بناء الفعل لما لم يسم فاعله، أو للمفعول، ونائب فاعله هو: (خطاياكم)[7] ، كما سبق ذكره.

وعليه فإن المعنى المترتب على الاختلاف في هذه القراءات الثلاث يتضح من خلال ذكر الفاعل أو عدم ذكره، وهو من الجوانب البلاغية التي لها أسبابها، وإذا ما عددت أسباب حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، فإن تنزيه اقتران اسم الفاعل بالفعل إذا كان لا يليق به واحد منها، والفعل هنا هو الخطيئة، والله ﷻ منزه عن مثل هذا، فلذلك جاءت هاتان القراءتان بالبناء للمفعول، ونسب الفعل لغير فاعله الحقيقي مع العلم بأن مغفرة الخطيئة أو الذنوب لا تكون إلا من الله ﷻ ولذلك استغني عن النون، ورد الفعل إلى الخطايا المغفورة[8].

الأنموذج الخامس: قوله تعالى:- ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[9].

للقراء في قوله تعالى: (قاتل) قراءتان[10] هما:

الأولى: قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، حيث قرئت عندهم: (قُتِلَ) بالبناء لما لم يسم فاعله.

الثانية: قراءة الباقين، حيث قرئت عندهم: (قَاتَل) بالبناء للفاعل.

ولبيان الفرق في المعنى الدلالي بين القراءتين نقول: إن على القراءة الأولى تتعدد في قُتل الأوجه الإعرابية فأولها: أنه خبر للمبتدأ (كأين)؛ لأنه يحتوي على ضمير يعود عليه، والتقدير: كثير من الأنبياء قتل، واختلف في هذا الضمير أهو عائد على اللفظ أم على المعنى؟ فأبو البقاء يجعله

---

1 – الجامع لأحكام القرآن، 414/1، وينظر: تفسير البحر المحيط، 385/1 .

2 – اللباب في علوم الكتاب،97/2 .

3 – ينظر: معاني القرآن للزجاج،126/1–127، وإعراب القرآن للنحاس، ص124 ، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، 95/1، واللباب في علوم الكتاب، 97/2–98

4 – ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، 267/1، واللباب في علوم الكتاب، 97/2–98

5 – اللباب في علوم الكتاب، 97/2 .

6 – ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، 95/1 .

7 – ينظر: الحجة لابن خالويه، ص166 .

8 – ينظر: معاني القرآن للزجاج، 126/1، والحجة لأبي علي، 326/1، وإعراب القرآن للنحاس، ص124، والكشف لمكي القيسي، 243/1، والموضح لابن أبي مريم، 143/1، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 414/1 .

9 – من سورة آل عمران .

10 – ينظر: السبعة في القراءات، ص217، والمبسوط في القراءات العشر، ص169، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص465

عائدا على لفظ (كأين)[1]، وفيه اعتراض، وهو لو كان كذلك لقلت: (قتلت) بالتأنيث، وأجيب عليه بأن هذا محمول على المعنى؛ لأن التقدير: كثير من الرجال قتل، وقوله: (معه ربيون) في موضع حال من الضمير في (قتل)[2] .

وثانيها:- أن يكون (قتل) جملة في محل جر صفة لـ (نبي)، و(معه ربيون) الخبر[3] .

وثالثها:- أن يكون الخبر محذوفا، مع ضعفه من جهة أن الكلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى تكلف إضمار[4]، وتقديره: مضى أو ذهب ، وعليه فجملة (قتل) في محل جر صفة لـ(نبي)، و(معه ربيون) حال من الضمير في (قتل)[5] .

ورابعها:- أن يكون (قتل) فارغا من الضمير، لأنه مسند إلى (ربيون)، وعليه فالجملة صفة لـ(نبي) أو خبر لـ(كأين) .

ويكون إعراب (قاتل) بصيغة المفاعلة متضمنا للوجوه السابق ذكرها، إذ إن هذه الأفعال تصلح أن ترفع ضمير (نبي)، وأن ترفع (ربيون) على ما تقدم تفصيله، أي: كل الوجوه السابقة الذكر في قراءة البناء لما لم يسم فاعله من جواز أن يرفع ضميرا مستترا يعود على النبي، وما بعده حال، وأن يرفع (ربيون)[6] .

ويتضح أثر الاختلاف بين القراءتين على المعنى من خلال الآتي:

1- معنى القراءة الأولى: وهو أن كثيرا من الأنبياء قتلوا، والذين بقوا بعدهم ما وهنوا في دينهم، بل استمروا على جهاد عدوهم، ونصرة دينهم، فكان ينبغي أن يكون حالكم يا أمة محمد ﷺ هكذا، ويحتمل أن يكون المعنى: وكأين من نبي قتل ممن كان معه، وعلى دينه ربيون كثير فما ضعف الباقون ولا استكانوا لقتل من قتل من إخوانهم، بل مضوا على جهاد عدوهم، فكان ينبغي أن يكون حالكم يا أمة محمد ﷺ كذلك .

وحجة هذه القراءة هي أن يكون المقصود من هذه الآية حكاية ما جرى لسائر الأنبياء لتقتدي هذه الأمة بهم، استشهادا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾، فيجب أن يكون المذكور قتل سائر الأنبياء لا قتالهم، وكذلك في ذكر قتل دون قاتل دلالة على قوة المدح، وذلك لأنها نص في وقوع القتل، ويستلزم المقاتلة، وهذا لا يتأتى في (قاتل)؛ لأنه لا يلزم دائما أن يكون مع المقاتلة القتل.

2- معنى القراءة الثانية، وهي قراءة البناء للمعلوم: (قاتل معه)، فإن المعنى: وكم من نبي قاتل معه العدد الكثير من أصحابه فأصابهم من عدوهم قرح فما وهنوا، وذلك لأن الذي أصابهم إنما هو في سبيل الله ﷻ وطاعته، وإقامة دينه، ونصرة رسوله ﷺ فكذلك كان ينبغي أن

---

1 – ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 243/1 .

2 – ينظر: التفسير البسيط للواحدي، 53/6، الكشاف، 424/1 ،

3 – ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 243/1 .

4 – ينظر: السابق نفسه .

5 – ينظر: التفسير البسيط للواحدي، 53/6، والمحرر الوجيز، 19/2 ، والبحر المحيط، 78/3 .

6 – ينظر: التبيان للعكبري، 243/1 .

تفعلوا مثل ذلك يا أمة محمد ﷺ وحجة هذه القراءة هي أن المراد من هذه الآية هو ترغيب من كانوا مع النبي ﷺ في القتال، فوجب أن يكون المذكور هو القتال، وقد روي عن سعيد بن جبير رضي الله عنه أنه قال: (ما سمعنا بنبي قتل في القتال)، وكذلك في قراءة من قرأ (قاتل) مدح لمن قاتلوا وقتلوا، وأما في قراءة من قرأ: (قتل) مدح لمن قتلوا فقط وعليه: فقاتل أعم وأمدح، ويُعترض عليه بـ(كيف قتل إذا لم يكن قد قاتل؟)، وكذلك في ذكره بعدها: (فما وهنوا في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا) دلالة على قوة (قاتل) من حيث إن الوصف المذكور يقع على الأحياء، ولا يتأتى على الأموات[1].

الأنموذج السادس: قوله تعالى:- ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ﴾[2].

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (وقد نزل عليكم)، حيث وردت فيها قراءتان[3]:

الأولى: قراءة عاصم من السبعة ويعقوب من غيرهم، حيث قرئت عندهما: (نَزَّل) بفتح أول الفعل وما قبل آخره ، وعليه فإن الفعل على هذه القراءة مسند إلى الفاعل، وهو هنا ضمير مستتر تقديره: (هو).

الثانية: قراءة الجماعة، وهم القراء الستة غير عاصم، حيث قرئت عندهم: (نُزِّل) بضم أول الفعل

وكسر ما قبل الآخر، وعليه فإن الفعل على هذه القراءة مسند لما لم يسم فاعله.

ولبيان الفرق في المعنى الدلالي بين القراءتين نقول: إن الإعراب لـ(نَزَّل) على القراءة الأولى هو كونه مبنيا للفاعل، والفاعل هنا هو الضمير المستتر المقدر بـ(هو)، وهو ضمير يعود على الله ﷻ السابق ذكره في (فإن العزة لله جميعا)، وعلى هذا فـ(أن) وما في حيزها في محل نصب مفعول به بـ(نزل)[4]، والجملة على هذه القراءة معطوفة[5]، وعند صاحب الجدول في إعراب القرآن مستأنفة لا محل لها[6].

وأما قراءة الباقين فإنهم قد جعلوا (نُزِّل) مبنيا للمفعول، وعليه فالقائم مقام الفاعل في هذه القراءة، هو (أن) وما في حيزها، أي: (وقد نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر

---

1 – ينظر: جامع البيان للطبري، 264/7، ومعاني القرآن للزجاج، 400/1، ومعاني القرآن للنحاس، 168/1–169، والحجة لابن خالويه، ص70، والحجة لأبي علي، 617/1–619، والكشف لمكي القيسي، 359/1–360، وحاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، 146/3.

2 – من سورة النساء .

3 – ينظر: السبعة في القراءات، ص239، والمبسوط في القراءات العشر، ص182، والإقناع في القراءات السبع، 632/2، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ص96.

4 – ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، 211/1 ، والتبيان في إعراب القرآن، 398/1 ، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 360/2، واللباب في علوم الكتاب، 77/7، والدر المصون، 120/4.

5 – ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه، 138/1.

6 – صاحب الجدول هو: محمود بن عبد الرحيم صافي، ينظر، 209/5

بالآيات، والاستهزاء بها)، وعليه فهي في محل رفع نائب فاعل على هذه القراءة[1]، والجملة على هذه القراءة مستأنفة[2] .

وبناء على ما سبق فإن المعنى لا يختلف بين القراءتين إلا من حيث.

1- إن في ذكر الفاعل مطابقة ومشاكلة؛ لقرب ذكره، والأصل في الفاعل أن يذكر، وأما في حذفه فاكتفاء بذكره قريبا، فهو معلوم، فأغنى عن إعادته، وبما أن الخطاب في الآية يشمل المؤمنين حقا والمنافقين، فإن في ذكر الفاعل أو حذفه إشارة إلى معرفة المؤمن من المنافق الذي يبطن النفاق، فالله ﷻ مطلع عليهم، وإن كانوا لا يرونه فهو يراهم، وكذلك في حذفه تنبيه لهذا الإخفاء.

2- وكذلك في قراءة البناء لما لم يسم فاعله تقليل لشأن أولئك الذين يخوضون في آيات الله ﷻ وتحقير لهم، ولعملهم، فلم يذكر الفاعل[3] .

- **الأنموذج السابع: قوله تعالى:-** ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾ ﴾[4]

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (يغل) على قراءتين[5]، هما:

الأولى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم، حيث قرؤوا: (يَغُل) بالبناء للفاعل.

الثانية: قراءة الباقين، حيث قرؤوا: (يُغَل) بالبناء لما لم يسم فاعله .

ولبيان الفرق الدلالي بين القراءتين نقول: إن قراءة (يغل) بالبناء للفاعل لا يقدر فيها مفعول محذوف؛ لأن الغرض نفي هذه الصفة عن النبي ﷺ من غير نظر إلى تعلق بمفعول، كقولك: (هو يعطي ويمنع)، تريد إثبات هاتين الصفتين، وقد قدر له أبو البقاء مفعولا، فقال: تقديره: أن يغل المال أو الغنيمة[6] .

وقد رجح بعضهم هذه القراءة اعتمادا على علة تتعلق بالتركيب النحوي، وهي أن الفعل الوارد بعد (ما كان لكذا أن يفعل) أكثر ما يجيء منسوبا إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ ﴾[7]، وهو كثير في القرآن، فلذلك وجب

---

1 – ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، 210/1 ، والتبيان في إعراب القرآن، 398/1 ، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 360/2 ، واللباب في علوم الكتاب، 77/7، والدر المصون، 120/4 .

2 – ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه، 138/1 .

3 – ينظر: الكشف لمكي القيسي، 400/1، والموضح لابن أبي مريم، 236/1، وحاشية محي الدين شيخ زادة على البيضاوي، 431/3، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، 234/5.

4 – من سورة آل عمران .

5 – ينظر: السبعة في القراءات، ص218، والمبسوط في القراءات العشر، ص170–171، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص466، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص142–143.

6 – ينظر: الدر المصون، 465/3–466 ، واللباب في علوم الكتاب، 23/6، والتبيان في إعراب القرآن، 306/1 .

7 – من الآية رقم (145)، من سورة آل عمران .

إلحاق هذه الآية بالأعم الأغلب، ونُقل عن يونس قوله: " ليس في الكلام: (ما كان لك أن تقرب)، بضم التاء."[1].

قال الزبيدي: " وكان أبو عمرو بن العلاء ويونس يختاران: وما كان لنبي أن يغل، وقال ابن بري: قَلَّ أن تجد في كلام العرب ما كان لفلان أن يُضرَب على أن يكون الفعل مبنيا للمفعول، وإنما تجده مبنيا للفاعل ، كقولك : ما كان لمؤمن أن يَكذِب ، وما كان لنبي أن يَخُون ، وما كان لمحرم أن يلبس، قال : وبهذا يعلم صحة قراءة من قرأ : وما كان لنبي أن يغل على إسناد الفعل للفاعل دون المفعول."[2].

ثم إن هذه القراءة اختيار ابن عباس، حيث نقل عنه أنه قيل له: " إن ابن مسعود يقرأ: يغل، فقال ابن عباس: كان النبي يقصدون قتله، فكيف لا ينسبونه إلى الخيانة."[3] ، كما رجحها بعضهم اعتمادا على أن ما بعدها من قوله: (ومن يغلل يأت بما غل)، موافق لهذه القراءة، واعترض عليه بأنها موافقة للقراءة الأخرى أيضا[4] .

وقال ابن عطية: " وكان يجب أن يكون (يُغِل) بضم الياء وكسر الغين، لأنه من الإغلال في الأمانة."[5] ، والجملة الفعلية لا محل لها صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن يغل يغل في محل رفع اسم كان مؤخر .

وأما على قراءة المبني لما لم يسم فاعله ففيها احتمالان:

أحدهما: أن يكون من (غل) ثلاثيا[6]، والمعنى: (ما صح لنبي أن يخونه غيره ويغله)، فهو نفي في في معنى النهي، أي: لا يغله أحد .

ثانيهما: أن يكون من (أغل) رباعيا[7]، وفيها وجهان:

"أحدهما: أن يكون من (أغله)، أي: نسبه إلى الغلول، كقولهم: أكذبته إذا نسبته إلى الكذب[8]، وهذا في المعنى كالذي قبله، أي: نفي في معنى النهي، أي: لا ينسبه أحد إلى الغلول.

الثاني: أن يكون من (أغله)، أي: وجده غالا، كقولهم: أحمدت الرجل وأبخلته، أي: وجدته محمودا، وبخيلا."[9].

وعليه فإن المعنى على قراءة البناء للفاعل يكون: أن النبي لا يَخُون، قال الواحدي: " فإن قيل: ما معنى تخصيص النبي ﷺ ههنا، وغيره يساويه في أنه ليس له ذلك؟.

قلنا: (أن) مع المستقبل، تكون بمعنى المصدر؛ كأنه قيل: (ما كان لنبي الغلول)؛ أراد: ما غل نبي، ينفي عن الأنبياء الغلول، لا أنه ينهاهم بهذا اللفظ، وقال بعض أهل المعاني: اللام فيه

---

1 – ينظر: التفسير البسيط للواحدي، 132/6 ، والتفسير الكبير للفخر الرازي، 57/9، واللباب في علوم الكتاب، 23/6،

2 – تاج العروس، 116/30 .

3 – اللباب في علوم الكتاب، 23/6، وينظر: التفسير الكبير للفخر الرازي، 57/9، وجاء في الحجة لأبي علي ما نصه: (...، فقال ابن عباس: بلى والله، ويقتل، وروي أيضا عن ابن عباس: قد كان النبي يقتل فكيف لا يخون)، 627/1 .

4 – ينظر: الدر المصون، 466/3 .

5 – المحرر الوجيز، 38/2 .

6 – ينظر: مادة (غلل) في لسان العرب، 499/11 .

7 – ينظر: السابق نفسه .

8 – ينظر: الحجة لأبي علي، 627/1 .

9 – الدر المصون 465/3–466 ، وينظر: المحرر الوجيز 38/2، واللباب في علوم الكتاب، 23/6 .

منقولة؛ معناه: ما كان نبي ليغل، كقوله ﷻ (ما كان لله أن يتخذ من ولد)، أي: ما كان الله ليتخذ ولدا، على نفي الاتخاذ، كذلك الآية على نفي الغلول عن الأنبياء."[1] .

وأما على قراءة البناء للمفعول، فإن المعنى يختلف على حسب أصل الفعل، فإن كان مأخوذا من غل يغل المبني لما لم يسم فاعله، من الغلول فمعناه: لا يخان، أي: لا يخونه أحد، وإن كان مأخوذا من أغل يغل المبني لما لم يسم فاعله لكن من (الإغلال)، فإن المعنى على هذا يكون له وجهان: الأول: أن يوجد خائنا، والثاني: أن ينسب إلى الخيانة[2].

- **الأنموذج الثامن: قوله تعالى:-** ﴿ وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ ﴾[3].

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، على ثلاثة أوجه[4].

الأولى: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، حيث قرؤوا: (فُصِّل ، حُرِّم)، بضم أول الفعلين وكسر ما قبل الآخر، وعليه فإن الفعلين قد بنيا في هذه القراءة لما لم يسم فاعله.

الثانية: قراءة نافع وحفص عن عاصم، حيث قرؤوا: (فَصَّل ، حَرَّم) بفتح أول الفعلين، وما قبل الآخر منهما، وعليه فإن الفعلين على هذه القراءة قد بنيا إلى الفاعل، وهو ضمير مستتر فيهما تقديره: (هو).

الثالثة: قراءة حمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، حيث قرؤوا: (فَصَّل ، حُرِّم) بفتح الحرف الأول وما قبل الأخير من الفعل الأول، وضم الحرف الأول وكسر ما قبل الأخير من الفعل الثاني، وعليه فإن الفعل الأول فصل قد بني للفاعل بينما بني الفعل الثاني لما لم يسم فاعله.

وللوقوف على الدلالات المختلفة لهذه القراءات الثلاث نقول: إن على قراءة البناء لما لم يسم فاعله نجد أن القائم مقام الفاعل هو الموصول، وعائده هو قوله: (حرم عليكم)، وجملة (قد فصل) في محل نصب حال، وجملة (حرم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وأما على قراءة البناء للفاعل نجد أن الفاعل ضمير يعود على لفظ الجلالة الله.

وأما على قراءة المخالفة بين الفعلين ببناء الأول للفاعل، وبناء الثاني للمفعول، نجد أن القائم مقام الفاعل هو الموصول، وعائده من قوله: (حرم عليكم).

وبناء على ما سبق فإن من قرأ بالبناء لما لم يسم فاعله حذف الفاعل للعلم به، حيث إنه سبق ذكره قبل هذا، وفي حذفه اختصار لتركيب الجملة أو الكلام، وأما في ذكره فإنه يكون قد جاء على الأصل وهو ذكر فاعل الفعل.

وكذلك في قراءة البناء لما لم يسم فاعله تآلف اللفظان على نظام واحد، وذلك لأن المفصل هو المحرم ولا ضرورة تدعو إلى المخالفة بين اللفظين[5]، والظاهر أنها متّفقات المعاني غير

---

1 – التفسير البسيط، 131/6 .

2 – ينظر: جامع البيان للطبري، 348/7–355، ومعاني القرآن للزجاج، 406/1، ومعاني القرآن للنحاس، 173/1–174، والحجة لابن خالويه، ص71، والحجة لأبي علي، 626/1–628، والكشف لمكي القيسي، 363/1–364.

3 – من سورة الأنعام .

4 – ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص503، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص167، والكافي في القراءات السبعة، ص111، والإقناع في القراءات السبع، 642/2–643.

5 – ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، 268/1، وإعراب القرآن للزجاج، 223/3، والحجة لأبي علي، 855/2–856.

مختلفات، إلا أن هناك وجوها يمكن أن تشكل فرقا في المعنى بين هذه القراءات، وذلك من جهة قوة الدلالة على المعنى[1].

الأنموذج التاسع: قوله تعالى:- ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾[2] .

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (زَيَّن)، حيث وردت فيها قراءتان[3]، هما:
الأولى: قراءة ابن عامر وحده، حيث قرأ: (زُيِّن) بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره؛ ليكون بهذا قد بني لما لم يسم فاعله .
الثانية: قراءة العامة، أو الجمهور، حيث قرؤوا: (زَيَّن) بفتح أول الفعل وما قبل آخره، ليكون بهذا قد بني للفاعل .
ولبيان الفرق الدلالي بين القراءتين نقول: إن في قراءة البناء للمفعول، (قتل) رفعا على ما لم يسم فاعله، (أولادهم) نصبا على المفعول بالمصدر، (شركائهم) خفضا على إضافة المصدر إليه فاعلا، اعترض عليها كثير من النحاة والمفسرين، منهم: أبو جعفر النحاس[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وأبو عبيد[6]، وابن جني[7]، ومكي القيسي[8]، وابن عطية[9]، والزمخشري[10]، وهي في وهي في مجملها تدور حول الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وزاد ابن عطية اعتراضا حول إضافة الفعل إلى الفاعل، موافقا بذلك الزمخشري[11] .

وهذه الاعتراضات إنما هي طعن في المتواتر، مع أنها صادرة عن أئمة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم، وفي لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة.
فابن جني يجوز الأخذ عن العربي إذا ورد عنه ما يخالف إجماع العلماء، بشرط أن يكون فصيحا، وأن يقبله القياس، وذلك لاحتمال أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة، قد طال عهدها، وعفا درسها، ولذلك لا يجوز أن يقطع على الفصيح بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما

---

1 – ينظر: جامع البيان، 70/12، ومعاني القراءات للأزهري، ص167، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، 35/8.
2 – من سورة الأنعام .
3 – ينظر: المفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص169، والكافي في القراءات السبعة، ص112.
4 – ينظر: إعراب القرآن، ص328، واللباب في علوم الكتاب، 445/8 .
5 – ينظر: الحجة، 870/2، واللباب في علوم الكتاب، 445/8 .
6 – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 446/8 .
7 – ينظر: الخصائص، 277/2–280، واللباب في علوم الكتاب، 446/8 .
8 – ينظر: الكشف، 454/1، واللباب في علوم الكتاب، 446/8 .
9 – ينظر: المحرر الوجيز، 349/2–350، واللباب في علوم الكتاب، 447/8 .
10 – ينظر: الكشاف، 68/2، واللباب في علوم الكتاب، 447/8، والإنصاف للأنباري، 436/2 .
11 – ينظر: المحرر الوجيز، 350/2، والكشاف، 68/2 .

يورده[1]، كما أنه يعضد ذلك بقول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير."[2].

وأما السمين الحلبي فيرى أن قراءة مثل هذا الإمام بهذه الحيثية لا ترد، فكيف وهي متواترة؟[3]، وكذلك الكرماني يؤكد أن قراءة ابن عامر وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه، فقوية في الرواية عالية[4] .

ومن أفضل الردود النحوية على هذه الاعتراضات، هو قول ابن هشام الأنصاري في المغني: "زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة: إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله؛ كقراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائِهم) ، وقول الشاعر: فسقناهم سوق البغاث الأجادل...إلخ ."[5]، وقال الشيخ خالد الأزهري: " وحسن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به, وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف."[6] ونقل عن الكسائي أنه سمع بعضهم يقول: " (إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها)، أي: صوت ربها والله، حيث وقع الفصل هنا بالقسم، وهو في قوة الجملة."[7]، واستشهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية[8] على صحة هذه القراءة بقوله بقوله ﷺ ﴿ هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ﴾[9]، أي: تاركوا صاحبي لي، حتى إنه جعل من قراءة ابن عامر دليلا على صحة الفصل بين المتضايفين، حيث قال:

"وعمدتي قراءة ابن عامر ** وكم لها من عاضد وناصر"[10] .

ونُقل عن ابن خروف قوله: " يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول؛ لكونه في غير محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله، وعليه قراءة ابن عامر."[11].

وأما قراءة الباقين، وهي قراءة العامة لـ(زين) مبنيا للفاعل، و(قتل) نصبا على المفعولية، و(أولادهم) خفضا بالإضافة، و(شركاؤهم) رفعا على الفاعلية، وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب."[12]، والجملة الفعلية لا محل لها استئنافية.

---

1 – ينظر: الخصائص، 328/1، 330، والدر المصون، 167/5 .

2 – اللباب في علوم الكتاب، 448/8 ، وهو الكلام نفسه الوارد في الدر المصون، 167/5، وينظر: الخصائص، 329/1

3 – ينظر: الدر المصون، 168/5.

4 – ينظر: السابق نفسه

5 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، م2/ج2/139-145 .

6 – شرح التصريح على التوضيح، 732/1، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، م2/ج277/3 .

7 – اللباب في علوم الكتاب، 447/8، وينظر: الدر المصون، 167/5 ، ونقله الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف عن أبي عبيدة، وأما الذي نقله عن الكسائي فهو قوله: (هذا غلام والله زيد)، 431/2، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، 993/2-94 .

8 – ينظر: 992/2، وشرح التسهيل، م2/ج276/3، والدر المصون، 167/5 .

9 – أخرجه البخاري في كتاب فضل الصحابة- باب: (قول النبي – ﷺ – لو كنت متخذا خليلا)، برقم: (3661)، 411/2-413، وطرفه في كتاب التفسير – باب (قل يأيها الناس...الآية)، برقم (4640)، 175/3،125-176 .

10 – الكافية الشافية بشرح صاحب النظم، 979/2 .

11 – ينظر: الدر المصون، 173/5 .

12 – ينظر المصدر السابق: 161/5 .

وعليه فإن المعنى يختلف بينهما من جهة البناء، حيث نسب الفعل في قراءة ابن عامر إلى غير فاعله الحقيقي، بينما نسب في قراءة الباقين إلى فاعله الحقيقي، و" الشركاء على قراءة الجماعة هم خدم الأصنام أو الشياطين، زينوا للكفرة أن يقتلوا أولادهم بالوأد وبالنحر للآلهة، وعلى قراءة ابن عامر يكون الشركاء هم القاتلين؛ لأنهم لما زينوا للمشركين قتل أولادهم صاروا كأنهم كانوا هم القاتلين في المعنى."[1] .

وقال الشيخ الطاهر بن عاشور إن المعنى على قراءة ابن عامر هو: " أن مزينا زين لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم، فإسناد القتل إلى الشركاء على طريقة المجاز العقلي، إما لأن الشركاء سبب القتل إذا كان القتل قربانا للأصنام، وإما لأن الذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشرك، مثل عمرو بن لحي ومن بعده، وإذا كان المراد بالقتل الوأد، فالشركاء سبب، وإن كان الوأد قربانا للأصنام، وإن لم يكن قربانا لهم -وهو المعروف- فالشركاء سبب السبب؛ لأنه من شرائع الشرك."[2] .

الأنموذج العاشر: قوله تعالى:- ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠ ﴾[3] .

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (من بعد ما فتنوا)، حيث وردت فيها قراءتان[4]

القراءة الأولى: قراءة ابن عامر وحده من السبعة، حيث قرأ: (فَتَنُوا) بفتح أول الفعل وما قبل آخره.

القراءة الثانية: قراءة البقية، حيث قرؤوا: (فُتِنُوا) بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره.

فقراءة ابن عامر: (فَتَنوا)، مبنيا للفاعل، أي: فتنوا أنفسهم[5]، فالفاعل هنا هو ضمير الواو المتصل بالفعل، وفي عود الضمير خلاف ترتب عليه خلاف في المعنى، سيأتي بيانه، والجملة الفعلية لا محل لها صلة الموصول الحرفي (ما)، وأما قراءة الباقين فمبنيا للمفعول، ونائب الفاعل هنا هو الضمير المتصل بالفعل وهو الواو، ولا خلاف في إعراب الجملة.

فعلى قراءة البناء للفاعل يحتمل المعنى أحد ثلاثة أشياء، إما أن يكون المراد أن أكابر المشركين - وهم الذين آذوا فقراء المسلمين - لو تابوا، وهاجروا، وصبروا ، فإن الله ﷻ يقبل توبتهم، وإما أن (فتن)، و (أفتن) بمعنى واحد؛ كما يقال: مان وأمان بمعنى واحد، وإما أن أولئك الضعفاء لما ذكروا كلمة الكفر على سبيل التقية؛ فكأنهم فتنوا أنفسهم؛ لأن الرخصة في إظهار كلمة الكفر لم تنزل في ذلك الوقت.

وأما على قراءة البناء لما لم يسم فاعله فإن المعنى يحتمل وجها واحدا وهو أن أولئك المفتونين هم المستضعفون الذين حملهم المشركون على الرجوع عن الإيمان، فبين الله ﷻ أنهم إذا هاجروا، وجاهدوا، وصبروا، فإن الله ﷻ يغفر لهم تكلمهم بكلمة الكفر، وملخصه كما

1 – إبراز المعاني من حرز الأماني، 706/2، وينظر: المحرر الوجيز لابن عطية، 477/2 .

2 – التحرير والتنوير، 102/8 .

3 – من سورة النحل .

4 – ينظر: السبعة في القراءات، ص375–376، والمبسوط في القراءات العشر، ص266، وجامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص590، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة، ص215.

5 – ينظر: الدر المصون، 292/7 .

قال ابن عطية: " فإن كان الضمير للمعذبين، فيجيء بمعنى: فتنوا أنفسهم بما أعطوا للمشركين من القول، كما فعل عمار، وإن كان الضمير للمعذبين، فهو بمعنى: من بعد ما فتنهم المشركون، وإن كان الضمير للمشركين، فهو بمعنى: من بعد ما فتنهم الشيطان."[1] .

خاتمة

وبعد هذا التحليل والتوجيه لنماذج مختارة من المواضع التي اختلف القراء فيها بين المبنى للفاعل والمبني لغير الفاعل يتبين أن هذا الخلاف إنما هو سنة متبعة قائمة على الخلاف اللغوي بين القبائل العربية التي أخذت منها اللغة وقد امتازت بعض القراءات عن بعض من حيث صياغة اللفظة وتركيبها مما أدى إلى اختلاف دلالة بعضها عن بعض، إذ إن ذكر الفاعل ليس كإخفائه، فبعض المواضع تتطلب ذكر الفاعل بينما هناك مواضع أخرى تتطلب إخفاءه، وهذا يؤدي بدوره إلى الاختلاف في المعنى المراد، فحذف الفاعل يوحي باضطراب المواقف وشدة الخوف منها، وقد يتطلب الأمر تنزيه الفاعل عن ذكر اسمه مقترنا بالفعل الدال على ما لا يليق به، ومن خلال هذه الدراسة يتبين للقارئ الكريم مظاهر الاختلاف الصرفي والنحوي وتوجيه ذلك دلاليا، الأمر الذين يجلي الغموض ويبين دقائق المعاني ويوضحها ويظهر قوة ذلك التعبير وأهمية الخلاف في القراءات القرآنية وكيف يقوي هذا الاختلاف ذلك الإعجاز التركيبي والبلاغي الذي تحدى به أهل الفصاحة والبلاغة والبيان من أصحاب اللغة أنفسهم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، سنة: 1998م.
3- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب، ت 646هـ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق سوريا، الطبعة الأولى، سنة2005م.
4- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2005م .
5- إعراب القرآن لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، تحقيق: د. فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة:1995م .
6- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، سنة:1403هـ .
7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – القاهرة – مصر .

1 – المحرر الوجيز، 203/4، وينظر: الحجة لأبي علي، 1236/2، والكشف لمكي القيسي، 41/2، والموضح لابن أبي مريم، 434/1، وزاد المسير لابن الجوزي، 498/4، والفريد في إعراب القرآن المجيد، 148/4–149، وإبراز المعاني لأبي شامة 836/2–837، وروح المعاني للألوسي، 239/14.

8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، سنة: 1996م .
9- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان التوحيدي، تحقيق: د. عادل أحمد عبد الموجود، د. علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2001م .
10- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1998م.
11- التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر 1984م .
12- التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الطلبة في رسائل علمية دكتوراه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة: 1430هـ.
13- التفسير الكبير للفخر الرازي، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة: 1401هـ – 1981م.
14- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2005م .
15- جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري، تحقيق: د. أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2000م .
16- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض – المملكة العربية السعودية، سنة الطبع 2003م .
17- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي لإسماعيل بن محمد الحنفي القونوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2001م .
18- حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي، تحقيق: د. محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:1999م .
19- حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، سنة:1982م .
20- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، الطبعة الأولى، سنة:2010م .
21- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد إبراهيم سنبل، د. إبراهيم جابر علي، د. محمد فؤاد غيط، دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، الطبعة الأولى، سنة:2009م .
22- الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، سنة:1418هـ .
23- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق – سوريا، سنة النشر 1406هـ .

24- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .
25- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:1424هـ .
26- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية، سنة:1400هـ .
27- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية – القاهرة – مصر.
28- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، سنة:1990م.
29- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2000م .
30- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة:1982م .
31- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق: د. محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة:2006م.
32- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، ت 688هـ، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 2001م.
33- الكافي في القراءات السبع لمحمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2000م
34- الكشاف عن حقائق التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. محمد السعيد محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، سنة:2012م .
35- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، سنة:1987م.
36- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي، تحقيق: د. عادل أحمد عبد الموجود، د. علي محمد عوض، د. محمد سعد رمضان حسن، د. محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، سنة:2011م .
37- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: د. سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة:1981م .
38- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة الطبع 1993م.

39- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، سنة:1405م .
40- معاني القراءات لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:1999م .
41- معاني القرآن للفراء، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة، سنة،1983م.
42- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، د. علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2005م.
43- المفتاح في اختلاف القراء السبعة لأبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة:2006م .
44- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لأبي حفص عمر بن قاسم النشار، تحقيق: د. أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:2001م.
45- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم، تحقيق: د. عبد الرحمن إبراهيم بدر، دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر، الطبعة الأولى، سنة:2009م .
46- النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة لأبي عبد الله محمد بن سليمان الحكري، تحقيق: د. فهد بن مطيع المغزوي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة:2010م.
47- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تحقيق: د. علي محمد الضباع، الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، سنة:1998م ، نسخة مصورة عن المطبعة التجارية الكبرى .